دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: دراسة قياسية لعينة من الدول الإسلامية للفترة (2014–2021)

The Role of Islamic Banks in Promoting Financial Inclusion: An Econometric Study of a Sample of Islamic Countries for the Period (2014-2021)

عثامنية فؤاد[1]

مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة – الجزائر

fouad.atamnia@univ-tebessa.dz

عمامرة ياسمينة

مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة – الجزائر

amamra.yasmina@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/19 *تاريخ القبول: 04 /2023/09* *تاريخ القبول: 11 /2023/11*

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، عن طريق توفير الخدمات المصرفية المختلفة لكافة شرائح المجتمع خاصة الفئات المقصاة والمهمشة منها، تمت الدراسة باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) ببرنامج (Eviews.12) على عينة من (13) دولة إسلامية خلال الفترة (2014-2021)، بالاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها مساهمة البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول محل الدراسة من خلال توفيرها لخدمات مصرفية متنوعة ترضي أكبر شريحة من المتعاملين، كما توصي بضرورة العودة إلى الأصل والامتثال لتعاليم الشريعة الإسلامية من قبل البنوك التقليدية من أجل تحقيق الرخاء والتقليل من حدة الفقر وبالتالي تحقيق الشمول المالي بكفاءة عالية.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي؛ بنوك إسلامية؛ خدمات مصرفية، إيداع؛ إئتمان.

Abstract:

This research paper seeks to clarify the role of Islamic banks in promoting financial inclusion by providing a variety of banking services to all segments of society, particularly the excluded and marginalized groups, The study used sectional time series models (Panel Data) in (Eviews.12) program on a sample of 13 Islamic countries from 2014 to 2021, and the descriptive approach was used in the theoretical side and the analytical approach in the applied side.

The study produced several findings, the most notable of which was the contribution of Islamic banks to increasing financial inclusion in the countries under study by providing a wide range of banking services to the largest segment of customers, It also recommends that traditional banks return to their roots and comply with Islamic law teachings in order to achieve prosperity and reduce poverty, and thus achieve high-efficiency financial inclusion.

Key words: *Financial Inclusion; Islamic Banks; Banking Services; Deposit; Credit.*

*1 – **المؤلف المرسل:** عثامنية فؤاد، fouad.atamnia@univ-tebessa.dz*

مقدمة:

لم يكن الحديث كثيرا عن الدور المهم الذي تعلبه البنوك الإسلامية قبل الأزمة المالية العالمية لسنة (2008)، فهي بالكاد لا تُعرف خارج حدود الدول الإسلامية لكون هاته الأخيرة كان يعتقد أنها لا تلبي الاحتياجات التمويلية لكافة فئات المجتمع، لكن أثار هاته الأزمة كانت كبيرة على نظيرتها التقليدية في الدول الغربية، ولم يجد المفكرون حلا نموذجيا لها سوى الإعتماد على نظام مصرفي حقيقي يقوم على مبادئ واقعية تستند إلى معايير شرعية واضحة المعالم.

أما مصطلح الشمول المالي فقد ظهر لأول مرة سنة (1993) في دراسة ليشون وثرفت (Leyshon & thrift) تحت عنوان: "الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا" (الجمل، 2022، صفحة 403)، من خلال محددات وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع ومحاربة الإقصاء المالي وتحديد الفجوات التي تحول دون تحقق ذلك، وجاءت عدة دراسات لتحديد دور الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك التقليدية لتعزيز الشمول المالي، وهذا ما يجب دراسته بالنسبة للبنوك الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي بهدف تدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.

إنطلاقا مما سبق وفي هذا الإطار نضع الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2014-2021)؟

ويمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية بغرض التعمق في الموضوع والإجابة على الإشكالية كما يلي:

- ما الغرض من تدعيم الشمول المالي عن طريق خدمات البنوك الإسلامية؟
- فيما تتمثل أهم الخدمات التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية؟
- ما هو أثر الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك الإسلامية (جذب الايداعات/تمويلات المختلفة) على الشمول المالي في عينة الدول الإسلامية محل الدراسة؟

- فرضيات الدراسة:

- تساهم البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال إستقطاب الايداعات المختلفة.
- تساهم البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم الخدمات المصرفية الائتمانية.
- تساهم البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في عينة الدول الإسلامية محل الدراسة.

- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا شغل تفكير الأنظمة المصرفية التقليدية والإسلامية بهدف توصيل الخدمات المالية المختلفة لكافة فئات المجتمع خاصة الفئات الهشة والمقصاة.

- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى سد الفجوة باستخدام بيانات جديدة وشاملة حول الشمول المالي لتقييم مساهمة البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي وتقديم بعض التوصيات لتعزيز الشمول المالي في الدول الإسلامية.

- منهجية الدراسة: تم إعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة، والمنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية بغية اختبار الفرضيات وتحليل الانحدار الخطي المتعدد، وتحديد العلاقة بين المتغيرات المختلفة للدراسة بواسطة نماذج البانل.

- الدراسات السابقة: تم الإعتماد على مجموعة مهمة من الدراسات متعلقة بالموضوع المدروس، تمثلت في كل من:

- دراسة (Ben Naceur, Barajas, & Massara, 2015): تحلل العلاقة بين تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية والشمول المالي في البلدان الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وجدت الدراسة أن المؤشرات المختلفة للشمول المالي تكون أقل، ونسبة الأفراد المستبعدين الغير مستخدمين للحسابات المصرفية لأسباب دينية أكبر بشكل ملحوظ مما هي عليه في البلدان الأخرى، لذلك يبدو أن الخدمات المصرفية الإسلامية وسيلة فعالة لتعزيز الشمول المالي.

– دراسة (Olaniyi & Babatunde, 2016): بحثت في محددات الشمول المالي في أفريقيا للفترة من 2005-2014، باستخدام نهج بيانات اللوحة الديناميكية، وخلصت الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومحو الأمية، والوصول إلى الإنترنت، والنشاط المصرفي الإسلامي عوامل مهمة تفسر مستوى الشمول المالي في أفريقيا.

– دراسة (Mustafa, Baita, & Usman, 2018): قدم هذه الدراسة تحليلاً لتأثير التمويل الإسلامي (IF) على النمو الاقتصادي والشمول المالي في بلدان إسلامية مختارة شملتها العينة (المملكة العربية السعودية، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، تركيا، إندونيسيا والبحرين وباكستان) للفترة من 2011 إلى 2014، تشير النتائج الرئيسية إلى أن الإيجابية وجود تأثير كبير للتمويل الاسلامي على النمو الاقتصادي أيضا، كذلك معامل إيجابي على الشمول المالي ولكنه ليس كبير، استخلصت الدراسة امكانية الاستفادة بكفاءة من الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي لتحقيق الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

– دراسة (Akhter, Majeed, & Roubaud, 2019): تبحث في تأثير الخدمات المصرفية الإسلامية على جانبي العرض والطلب للشمول المالي، وقد تمت على عينة من 14 بلدا متوسطة الدخل و14 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل من آسيا وأفريقيا خلال الفترة 2005-2014، تم استخدام نموذج انحدار متعدد بالتأثيرات العشوائية، أظهرت النتائج أن الصيرفة الإسلامية تساهم بشكل كبير في جانب الطلب على الشمول المالي (جانب المقترضين أو مستخدمي التمويل المصرفي).

–دراسة (Lan Chu, Phuong Nguyen, & Huong Truong, 2019): تمت على 82 دولة من مختلفة القارات للفترة من 2014-2017، بينت الأدلة التجريبية فيها على أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية المواتية من حيث الدخل، والتنمية المالية، والجودة المؤسسية، ومعدل النمو السكاني، والتنمية البشرية تعزز تنمية التمويل الشامل، و هناك اختلافات في محددات الشمول المالي وأبعاده الثلاثة بين مجموعات البلدان.

– دراسة (أبو العز، 2021): حاولت اختبار اثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية والمتمثلة في ماكينات الصراف الآلي ،وبطاقات الائتمان والديون الإلكترونية ،والنقود المحمولة على الشمول المالي في 15 دولة افريقية خلال الفترة 2014-2018، وتم تطبيق تحليل السلاسل الزمنية المقطعية، توصلت الدراسة الى وجود اثر معنوي موجب لاستخدام ماكينات الصراف الآلي والنقود المحمولة على الشمول المالي، بينما وجدت الدراسة على الجانب الآخر ان استخدام الديون الإلكترونية وبطاقات الائتمان ليس له اثر معنوي على الشمول المالي.

– دراسة (الميلودي و فوقة، 2022): تهدف إلى مناقشة المفاهيم المرتبطة بالخدمات المالية الرقمية وتأثيرها على الشمول المالي، لعينة مكونة من 6 دول عربية خلال الفترة 2011-2019، وذلك من خلال استخدام بيانات بانل (panel data) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) في تقدير نموذج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن الخدمات المالية الرقمية المتمثلة في الخدمات عبر الانترنيت والخدمات عبر الهاتف النقال وبطاقات الائتمان تساهم في زيادة تعميق مستويات الشمول المالي في الدول العربية.

– دراسة (مطاير، 2022): هدفت إلى تحديد أثر العوامل المفسرة للاستبعاد المالي من خلال إدراج عوامل عرض والطلب على الخدمات المالية في منطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب) باستعمال الجيل الثاني للتكامل المتزامن ونموذج pmg-Panel ARDL خلال الفترة 2004-2019، كشفت نتائج الدراسة التجريبية إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات وكون الاستبعاد المالي في منطقة المغرب العربي راجع إلى قصور في العرض و الطلب على الخدمات المالية معا.

تتميز الدراسة الحالية بكونها درست نموذج انحدار خطي متعدد المتغيرات، وتم استعمال النموذج الأول بمتغير تابع يقيس عدد المودعين كمؤشر لعرض الشمول المالي، والنموذج الثاني قائم على عدد المقترضين كمؤشر لطالبي الشمول المالي، أما المتغيرات المستقلة تم اعتماد ثلاثة متغيرات للبنوك الإسلامية، والأخذ بمؤشرات الاقتصاد الكلي لتفسير أفضل، بالإضافة لتحيين مدة الدراسة وتوسيع العينة لتشمل (13) دولة اسلامية عربية وعدم الإقتصار على دول الخليج أو الشرق الأوسط فقط، وإضافة دول من المغرب العربي كالجزائر مثلا.

المحور الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

يعتبر بنك دبي الإسلامي أول مصرف إسلامي حديث في العالم تأسس سنة (1975) الإمارات العربية المتحدة (بنك دبي الإسلامي، 2023)، ليصبح أول بنك يقدم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ليليه انتشار هاته البنوك في الدول الإسلامية وحتي الغربية التي أثبتت جدارتها في مواجهة الأزمات المالية العالمية، وهذا ما جعلها محط أنظار رواد الفكر الإقتصادي الحديث.

أولا: ماهية البنوك (المصارف) الإسلامية وأهم خدماتها التمويلية

1- مفهوم البنوك الإسلامية: توجد عدة تعاريف للبنوك أو المصارف الإسلامية نورد أهمها كما يلي:

عرفته إتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية "يقصد بالمصارف الإسلامية في هذا النظام تلك المصارف أو المؤسسات التي ينصُ قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء". (رشيد، 2018، صفحة 165)

البنك الإسلامي هو "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محدد وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمتها، بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الإقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات". (العال، 2017، صفحة 36)

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف للبنك الإسلامي فهو مؤسسة مالية ذات طبيعة قانونية مستقلة لها نفس مهام البنوك التقليدية من خلال تعبئة المدخرات (ودائع) وإستثمارها في شكل تمويلات (إستثمارات أو قروض) ويخضع لتعاليم الشريعة الإسلامية، وهو ما ينص عليه مقرر إنشاءها أو مقرر عملها صراحة، ولا تتعامل بالربا أخذا وعطأ.

2- المبادئ والخصائص الأساسية لعمليات التمويل في البنوك الإسلامية: تخضع عمليات التمويل في البنوك الإسلامية الى مبادئ وخصائص أهمها: (ناصر، 2022، الصفحات 24-28)

- عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء والتعامل بقاعدة "الغنم بالغرم".
- ارتباط عمليات التمويل في البنوك الإسلامية بعمليات اقتصادية حقيقية: بالعموم جل صيغ التمويل الممنوحة من قبل البنوك الإسلامية موجهة للتمويل المادي للاقتصاد ودعم الإنتاج الوطني.
- قبول البنوك الإسلامية لأموال المودعين على أساس المضاربة (عدم ضمان راس المال إلا في حالة التعدي أو التقصير): في البنوك التقليدية أموال المودعين لا تنقص وانما تُرباَ أي تزيد بمعدل فائدة معلوم، أما في البنوك الإسلامية فأموال المودعين مرتبطة بالنتائج المحققة، فلو خسر البنك فستنقص معه أموال المودعين بنسب خسارة البنك، واذا ربح يتلقى المودعين أرباحا عن ذلك.
- تمتلك البنوك الإسلامية أصولاً ثابتة (عقار أو منقول) في إطار عملها ببعض صيغ التمويل الإسلامي: تقتضي الضرورة على البنوك الإسلامية شراء عقارات أو منقولات مثلا كالسيارات وإدخالها في حظيرتها ثم إعادة بيعها في شكل مرابحات.
- إعتماد البنوك الإسلامية الكبير في عملياتها على التمويل قصير الأجل وخاصة صيغ المرابحة: لكن هذا لا يعني عدم تعاملها بصيغ الاستثمار طويل الأجل، فهناك بنوك إسلامية ضخمة مثل مصرف الراجحي وبنك الإسلامي للتنمية السعوديين فهما بنوك إستثمار تُمويل المشاريع الكبرى داخل دولة السعودية وخارجها.

يمكن للبنوك الإسلامية الإستفادة من طفرت التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic fintech) و البنوك الإسلامية الرقمية (Digital islamic banks) والتي لا تحتاج لكم هائل من الأصول خاصة بالبنك كالشبابيك والفروع الكثيرة مثلا، وهذا ما يخفض التكاليف وبالتالي زيادة الأرباح.

3- مصادر وإستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية:

يعمل البنك الإسلامي على جمع المدخرات من أصحاب الفائض المالي ثم إعادة ضخها في شكل تمويلات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وللتفريق بين وضعيات البنك الإسلامي والتقليدي نوردها في كما يلي: (سمير الشاعر، 2011، الصفحات 164-165)

- **صيغ التمويل:** في بنوك التقليدية تسمى الإقراض والاقتراض، وفي البنوك الإسلامية تسمى: المرابحة، المشاركة والمضاربة.
- **صفة المتعامل معه:** في البنوك التقليدية تسمى مُودع ومدُخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة، أما في البنوك الإسلامية يسمى: صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن أو الخراج بالضمان او صاحب حساب استثماري، ومن خلال ما سبق فإن مصادر أموال البنوك الإسلامية مكونة من: (محمد، 2016، الصفحات 74-80)
- **المصادر الداخلية للأموال:** وتتكون من الإحتياطات والأرباح المحتجزة وراس المال الملاك عموماً.
- **المصادر الخارجية:** وتمثل في الودائع (جارية، التوفير والإستثمارية) وعادة ما تكون على شكل عقود مرابحات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومصادر أخرى مختلفة.

أما إستخدمات الأموال فتكون في مجالات النشاط الإقتصادي المختلفة، تكون في شكل خدمات مصرفية إئتمانية متوافقة مع الشريعة الإسلامية

- **الصيرفة الإسلامية:** ويقصد بها صور وأساليب التمويل المختلفة في مجال إستعمال رأس المال موجهة لخدمة التنمية في المجتمع، ومن أهمها: (المكاوى، 2009، صفحة 27) (الطاوس، 2021، الصفحات 280-281)
- أساليب تعتمد على تقاسم الأرباح: وهي المشاركة، المضاربة والشراكة في الإنتاج (المزارعة، المساقات).
- أساليب تعتمد على العائد الثابت: وهي المرابحة، البيع الأجل والبيع بالتقسيط، بيوع الاستجلاب (توريد)، السلم والإستصناع.
- الإستثمار المباشر: ويقصد به تولي البنك لعمليات الإستثمار لوحده دون شراكة.
- أسلوب التمويل التكافلي: القرض الحسن.

ثانيا: مدخل عام للشمول المالي

1- تعريف الشمول المالي والإقصاء المالي:

الشمول المالي أو الإشتمال المالي (Financial Inclusion): "ويُعرف على أنه مفهوم يعكس مدى قدرة الهيئات ذات الطابع المالي الحكومية منها والخاصة على المساهمة في دمج الفئات ذوي الدخل المحدود أو الهش أو المقصاة طوعا في النظام المالي والمصرفي وتوصيل جميع خداماتهم إلى كافة أفراد المجتمع بأقل التكاليف وفي الوقت المناسب". (عمامرة، 2022، صفحة 04)

الإقصاء المالي (Financial Exclusion) "التهميش المالي أو الحرمان المالي وهو العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية والتمكن من استخدامها بصورة تشبع إحتياجاتهم والتمكن -في ذات الوقت- من ممارسة حياة طبعيه في المجتمع الذي يعيشون فيه". (الدين، 2019، صفحة 35)

2- أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه: وتتمثل في: (لخضر، 2018، الصفحات 109-110)

1.2- الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب.

2.2- استخدام الخدمات المالية: يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة .

3.2- جودة الخدمات المالية: تعتبر جودة الخدمات المالية مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية.

كما يعتبر مؤشر الشمول المالي (قاعدة بيانات Findex Global، 2023) كمقياس يقيس قدرة الأفراد للحصول على التمويل وإمكانية الادخار وسداد الفواتير، فالشمول المالي يهدف لتعزيز دخول الافراد المهمشة والمقصاة إلى النظام المالي وتمكينهم من مواجهة الأزمات الإقتصادية، وقد أصبحت قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي بمثابة المصدر النهائي للبيانات ويعطي نظرة شاملة ومستقبلية تساعد في تعميم الخدمات (الزهراء، 2022، صفحة 74)

المحور الثاني: دراسة قياسية لعينة من الدول الإسلامية للفترة الممتدة من (2014-2021)

أولا: الإسقاط المنهجي والتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

1- مجتمع وعينة الدراسة:

تم إسقاط الدراسة على البنوك الإسلامية الموجودة في عينة مختارة بعناية من الدول العربية الإسلامية، والتي تمتنع شريحة كبيرة من أفرادها عن التعامل مع البنوك التقليدية لمعتقداتهم الدينية، وبالتالي يمكننا قياس مدى مساهمة البنوك الإسلامية الموجودة على مستوى هذه الدول في تعزيز الشمول المالي.

العينة مكونة من (13) دولة إسلامية عربية منها مصر، السودان، العراق، لبنان، الكويت، السعودية، الامارات، قطر، الأردن، البحرين، المغرب، تونس والجزائر، بداية فترة الدراسة من سنة: 2014 الى 2021، أي ما يعادل 104 مشاهدة (8X13)، باقي الدول الإسلامية لم تدرج لعدم توفر البيانات الكافية خلال فترة الدراسة، تم الإعتماد على بيانات البنك الدولي لمؤشرات الشمول المالي وبيانات كل من مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وقاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي فيما يخص متغيرات البنوك الإسلامية، وفي الجدول الموالي استخرجنا متوسط أهم مؤشرات الدراسة خلال الفترة: (2014-2021)، كما يلي:

جدول رقم 01: متوسط مؤشرات الشمول المالي والبنوك الاسلامية لعينة الدراسة للفترة 2014-2021

البيان	المودعين (ألف بالغ)	المقترضين (ألف بالغ)	أصول البنوك الإسلامية (وحدة نقدية)	فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)	ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)
مصر	394,2	112,0875	218875	5,5	16,3425
السودان	45,9375	15,8625	824901,338	3,3375	5,6575
قطر	727,825	229,7875	299931361	9,925	55,7725
الكويت	1248,725	215,05	31124,1477	14,2875	69,615
السعودية	1071,825	162,6625	1411546,21	8,225	71,08375
الامارات	1044,1125	511,525	567502,931	10,625	60,73375
لبنان	556,15	205,675	921727,875	21,7625	36,83375
الأردن	43,775	49,1375	7918,99125	14,5875	27,63
العراق	63,025	17,5375	6427804,61	4,2875	3,49125
البحرين	82,3375	63,05	59655,4862	6,075	3
الجزائر	46,1	29,4875	326847,25	5,2625	8,8925
تونس	63,05	82,3375	6186,25	21,3125	29,7175
المغرب	32,475	34,25	901625	24,2625	27,4125

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Excel 2016).*

يلخص الجدول أعلاه متوسط أهم المؤشرات المعتمدة في الدراسة لعينة الدول العربية المختارة خلال فترة الدراسة، بالانطلاق من عدد المودعين لكل ألف بالغ نجد أن دول الخليج تحتل الصدارة وأعلى عدد كان في الكويت بـ 1248,725 (لكل ألف بالغ)، على عكس دول المغرب العربي التي تتذيل الترتيب، كذلك كان متوسط عدد المقترضين تركز في دول الخليج لكن الأكبر كان في دولة الامارات العربية المتحدة بـ 511,525 مقترض (لكل ألف بالغ)، أصول البنوك الإسلامية والمسجلة بمليون وحدة محلية كانت متفاوتة أقصى متوسط كان في دولة قطر بـ 299931361 ريال قطري، ثم العراق بـ 6427804,61 دينار عراقي، ثم المملكة العربية السعودية بـ 1411546,21 ريال سعودي، عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ التي تعد أيضا كمؤشرات للشمول المالي والتي إستعملت في الدراسة كمتغيرات الضبط اختلف الترتيب فيها عن عدد المودعين والمقترضين، دولة المغرب هي التي سجلت أكبر عدد من فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ 24.625 ثم لبنان وتونس، بينما أجهزة الصرف الآلي أكثر توفر في دول الخليج والسعودية بـ 71.085 جهاز لكل 100 ألف بالغ.

لغرض التوضيح أكثر للدول محل الدراسة الأكثر تقدما في مجال تحقيق الشمول المالي، نضع الشكل الموالي:

شكل رقم 01: مؤشرات الشمول المالي في الدول الإسلامية محل الدراسة من 2014-2021

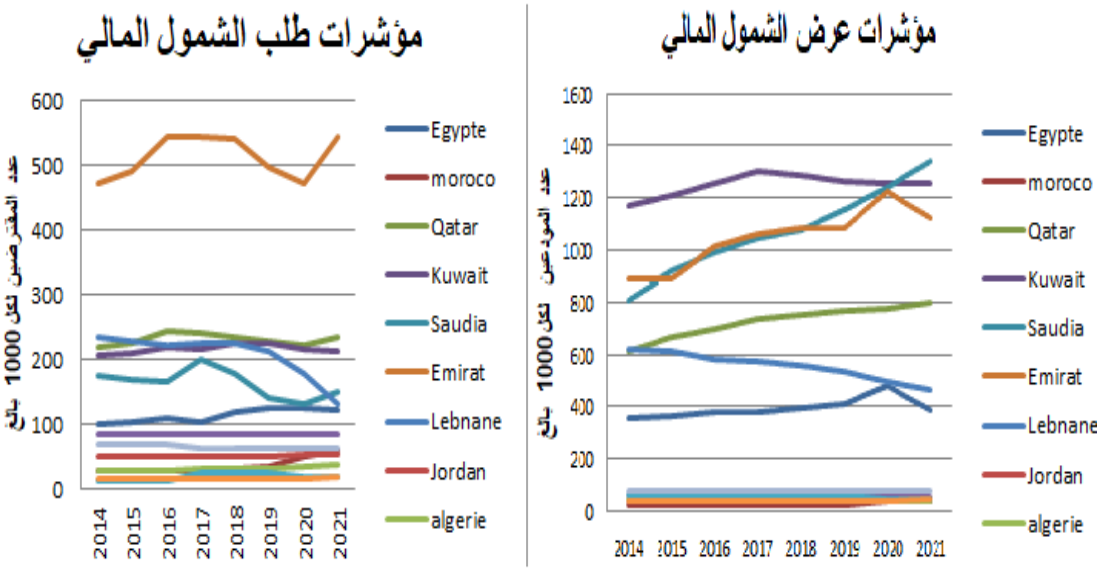

***المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Excel 2016).*

2- متغيرات الدراسة: لإختبار الفرضيات السابقة تم اختيار متغيرات المحددة في الجدول أدناه بالاعتماد على متغيرين تابعين اثنين، بحيث تم بناء معادلتي انحدار المتعدد الأولى كان المتغير التابع فيها عدد المودعين الذي يعكس عرض الشمول المالي، والمعادلة الثانية كان المتغير التابع فيها عدد المقترضين الذي يعكس طلب الشمول المالي، موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 02:متغيرات الدراسة

	المتغيرات	طريقة الحساب	الدراسة السابقة
المتغيرات التابعة	Debitors	عدد المودعين لكل 1000 بالغ	(Mustafa, Baita, & Usman, 2018) (Olaniyi & Babatunde, 2016)
	Creditors	عدد المقترضين لكل 1000بالغ	(Ben Naceur, Barajas, & Massara, 2015) (أبو العز، 2021)
المتغيرات المفسرة	Num_IB	عدد البنوك الإسلامية في الدولة	(Ben Naceur, Barajas, & Massara, 2015)
	ASST_IB	مجموع الاصول للبنوك الإسلامية: يقيس الحجم	(Mustafa, (Akhter, Majeed, & Roubaud, 2019) Baita, & Usman, 2018)
	F-BANK	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	(مطاير، 2022) (Mustafa, Baita, & Usman, 2018)
	ATM	أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 أآلف بالغ)	(الميلودي و فوقة، 2022) (مطاير، 2022)
مؤشرات الاقتصاد الكلي	GDP	نصيب الفرد من الناتج المحلي(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	(Lan Chu, Phuong Nguyen, & Huong Truong, 2019) (Olaniyi & Babatunde, 2016) (أبو العز، 2021)
	Inf	معامل تكميش اجمالي الناتج المحليي (%سنويا) تضخم	
النماذج المعتمدة	**Debitors =** $\alpha + B_1$ Num_IB+ β_2 Asst_IB+β_3 F-BANK + β_4 ATM + β_5 GDP + β_6 Inf + μ		
	Creditors = $\alpha + B_1$ Num_IB+ β_2 Asst_IB+β_3 F-BANK + β_4ATM + β_5 GDP + β_6 Inf + μ		

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد الدراسات السابقة.*

3- الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة: وتم تلخيصها، كما يلي:

جدول رقم 03: الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

البيان	المتوسط	الوسيط	أدني قيمة	اقصي قيمة	Jarque-Bera	الاحتمالية
DEBITORS	401.75	81.9	28.6	1344	14.87	0.001
CREDITORS	122.025	81.9	11	543.1	108.42	0
NUM_IB	8.25	4	2	38	134.26	0
ASSTS_IB	25274754	392587	3800	5.07E+08	1048.467	0
ATM	31.07	27.56	1.61	81.21	8.31	0.016
F-BANK	11.46238	8.5	3.2	24.9	10.98379	0.00412
GDP	20887.2	4725.2	608.3	430634	16999.13	0
INFL	9.25495	3.3	-30.2	235.5	3532.295	0

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).*

من الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط المودعين لدول عينة الدراسة قدر بـ 401.75 وأكبر قيمة كانت 1344 في السعودية سنة 2021، بينما أصغر قيمة 28.6 في المغرب سنة 2017 بالنسبة للمقرضين قدر المتوسط بـ 122.02 وأكبر عدد كانت 543.1 في الامارات سنة 2021 وأصغر عدد لكل 1000 بالغ في العراق سنة 2015, كما أن أكبر متوسط للبنوك الإسلامية كان في السودان بـ 38 بنك اسلامي حيث يعتبر القطاع المصرفي إسلامي بالكامل بما فيه البنك المركزي، بينما أصغر نسبة كانت في الجزائر بـ 02 بنوك اسلامية وهذا منذ فترة طويلة الا أنها توجهت مؤخرا نحو فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، كما قدر متوسط اجمالي أصول البنوك الإسلامية بـ 25274754 وأكبر قيمة 507431422 في قطر سنة 2021، بينما أصغر قيمة كانت 3800 في تونس سنة 2014.

بالنسبة للمقاييس الاحصائية فمعامل الالتواء يختلف عن الصفر وذو قيمة موجبة لجميع المتغيرات مما يدل على أن التوزيع يكون أكثر ميلا على جانب اليمين، أما معامل التفلطح أكبر من القيمة (03) المميزة للتوزيع الطبيعي لأغلب المتغيرات مما يدل على أن التوزيع في هذه السلاسل يحتوي على القيم الشاذة، كما أن قيم احصائية (Jarque Berra) كانت معتبرة محققة احتمالية (0.000) لكل المتغيرات مما يدفعنا إلى رفض فرضية التوزيع الطبيعي للمتغيرات وهذا عند مستوى معنوية (1 %) بالنسبة لشكل المنحنى البياني لكل المتغيرات موجود في (**ملحق 01**) وكذلك معاملات الارتباط فيما بينها (**ملحق 02**).

ثانيا: خطوات تقدير نموذج الدراسة

1- اختبار التجانس (Hsiao test 1986):

الهدف من اختبار التجانس هو التأكد من امكانية تطبيق السلاسل الزمنية المقطعية من عدمه، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي: (علي، 2023، الصفحات 167-168)

جدول رقم 04: الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

القرار	p-value Creditors	$F_{calculated}$ Creditors	p-value Debitors	$F_{calculated}$ Debitors	F_{tab}	الفرضيات
رفوض H_0^1	0,000	2,58	0,000	2,30	$F_{(84، 13)} = 2,27$	$\mathbf{H_0^1}$
قبول H_0^2	0,548	0,31	0,680	0,80	$F_{(72، 13)} = 2,28$	$\mathbf{H_0^2}$
رفض H_0^3	0,000	3,49	0,000	5,39	$F_{(12، 85)} = 1,86$	$\mathbf{H_0^3}$

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).*

من الجدول السابق نلاحظ:

- **بالنسبة لإختبار التجانس الكلي:** الفرضية H_0^1 كان القرار بالرفض لكون احصائية فيشر F_1 الجدولية أكبر من F_1 المحسوبة، وهذا ما تعززه القيمة الإحتمالية (p-value) أقل من (0,05)، وهذا يدل على رفض أن النموذج الأمثل هو نموذج التجانس الكلي، ومنه ننتقل للمرحلة التالية.
- **بالنسبة لاختبار تجانس المعاملات (β_i):** الفرضية H_0^2 كان القرار بالقبول وهذا يعني أن المعاملات (β_i) متجانسة ومتطابقة لكل الدول الإسلامية (13) محل الدراسة، ومنه ننتقل للمرحلة التالية.
- **بالنسبة لاختبار تجانس الثوابت (a_i):** الفرضية H_0^3 كان القرار بالرفض وهذا يعني أن الثوابت (a_i) غير متجانسة لكل الدول محل الدراسة، ومنه نستنتج أن النموذج المستخدم في الدراسة هو نموذج التأثيرات الفردية بالنسبة لمتغير المتابع الأول: (Debitors) والثاني (Creditors)، حسب الصيغة الرياضية التالية:

$$Y_{i.t} = a_i + \beta_i x_{i.t} + \varepsilon_{i.t}$$

2- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية المقطعية (unit root test):

للتأكد من سكون السلاسل الزمنية نعتمد على مجموعة (LLC, PP, ADF)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 05: نتائج اختبارات إستقرارية متغيرات الدراسة

PP – Fisher Chi-square	ADF – Fisher Chi-square	LLC- Levin, Lin and Chu	TESTS		
28.03 (0.35)	29.08 (0.307)	-1.7 (0.037)	بدون قاطع	عند المستوى	Debitors
25.78 (0.47)	15.1 (0.95)	-1.8 (0.032)	بقاطع		
36.32 (0.08)	18.16 (0.86)	1.64 (0.94)	NONE		
41.98 (0.006)	37.11 (0.02)	-4.66 (0.00)	بدون قاطع	عند الفرق الأول	
68.25 (0.00)	29.76 (0.27)	-7.14 (0.00)	بقاطع		
55.30 (0.00)	38.51 (0.01)	-3.29 (0.00)	NONE		
13.90 (0.97)	27.48 (0.38)	0.15 (0.56)	بدون قاطع	عند المستوى	Creditors
6.89 (0.99)	13.35 (0.98)	1.51 (0.93)	بقاطع		
15.27 (0.95)	10.29 (0.99)	1.48 (0.93)	NONE		
17.08 (0.76)	19.63 (0.60)	-1.7 (0.039)	بدون قاطع	عند الفرق الأول	
38.57 (0.05)	21.89 (0.69)	-5.59 (0.00)	بقاطع		
55.14 (0.00)	58.95 (0.00)	-2.09 (0.01)	NONE		
18.99 (0.83)	16.87 (0.91)	-2.4 (0.007)	بدون قاطع	عند المستوى	Assts
10.33 (0.99)	28.82 (0.31)	-20.4 (0.00)	بقاطع		
7.20 (0.99)	8.61 (0.99)	2.29 (0.98)	NONE		
66.99 (0.00)	52.07 (0.00)	-13.09 (0.00)	بدون قاطع	عند الفرق الأول	
56.84 (0.00)	30.38 (0.25)	-6.95 (0.00)	بقاطع		
55.06 (0.00)	37.28 (0.07)	-3.75 (0.00)	NONE		
38.94 (0.02)	27.66 (0.27)	2.49 (0.99)	بدون قاطع	عند المستوى	ATMA
28.20 (0.20)	14.18 (0.94)	-3.31 (0.00)	بقاطع		
8.71 (0.99)	21.26 (0.62)	1.59 (0.94)	NONE		
51.55 (0.00)	35.86 (0.05)	-4.69 (0.00)	بدون قاطع	عند الفرق الأول	
71.53 (0.00)	41.49 (0.01)	-12.1 (0.00)	بقاطع		
59.22 (0.00)	54.76 (0.00)	-11.19 (0.00)	NONE		
37.91 (0.06)	22.54 (0.65)	0.71 (0.76)	بدون قاطع	عند المستوى	F-BANK
30.03 (0.26)	16.5 (0.92)	-2.26 (0.01)	بقاطع		
63.49 (0.00)	47.2 (0.00)	-2.28 (0.01)	NONE		

	عند الفرق الأول	بدون قاطع	-5.02 (0.00)	40.21 (0.037)	51.41 (0.00)
		بقاطع	-7.04 (0.00)	26.02 (0.46)	46.72 (0.007)
		NONE	-10.62 (0.00)	63.11 (0.00)	60.64 (0.00)
GDP	عند المستوى	بدون قاطع	5.82 (1.00)	23.78 (0.58)	10.32 (0.99)
		بقاطع	-0.3 (0.38)	26.55 (0.43)	28.08 (0.25)
		NONE	-1.22 (0.10)	14.27 (0.92)	12.58 (0.70)
	عند الفرق الأول	بدون قاطع	-46.9 (0.00)	64.48 (0.00)	73.85 (0.00)
		بقاطع	-48.4 (0.00)	45.33 (0.01)	54.42 (0.00)
		NONE	-39.7 (0.00)	123.11 (0.00)	142.56 (0.00)
INF	عند المستوى	بدون قاطع	-2.28 (0.01)	41.49 (0.02)	35.25 (0.106)
		بقاطع	-3.23 (0.00)	23.72 (0.59)	28.74 (0.32)
		NONE	-1.88 (0.02)	91.12 (0.00)	61.12 (0.00)
	عند الفرق الأول	بدون قاطع	-3.94 (0.00)	38.74 (0.05)	39.26 (0.046)
		بقاطع	-4.95 (0.00)	19.82 (0.80)	28.70 (0.32)
		NONE	-7.54 (0.00)	82.72 (0.00)	83.72 (0.00)

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12)، تشير الأرقام بين قوسين لاحتمالية الاختبار*

من الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة عند المستوى I(0) لكون (p-value) أكبر من 0.05 وأن السلاسل تستقر جميعها في الفرق الأول I(1) لكون (p-value) كانت أقل من 0.05 في أغلب الاختبارات السابقة، عليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة للسلسلة المقطعية (عند وجود قاطع، عند وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام) وبالتالي الأخذ باستقراريه المتغيرات عند الفرق الأول I(1).

3- اختبار الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة: يتضح لنا بشكل عام وجود علاقة إرتباط (طردية / عكسية) ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة وهي موضحة في (**الملحق 02**)، و يمكن التأكد من مشكل الإرتباط الذاتي بين المتغيرات كما يلي:

جدول رقم 06: الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة

البيان	Num	Asst	Atm	F-bank	GDP	INF
R	0,385	0,104	0,332	0,344	0,174	0,245
VIF	1,627	1,000	1,498	1,525	1,211	1,324

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).*

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم معامل (VIF) لأغلبية المتغيرات الدراسة أقل من: 5 مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

4- تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية:

بعد استكمال الاختبارات الاحصائية نستعرض نتائج اختبار نماذج الانحدار المتعدد (ملحق 07 و08) في الجدول التالي:

جدول رقم 07: نتائج تقدير المعلمات لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية للنموذج الاول والثاني

Creditors			DEBITORS			البيان
Random	Fixed	POOLS	Random	Fixed	POOLS	
46.326	20.421	24.96377	353.80	393.67	85.85	**C**
(0.035)	(0.55)	(0.293)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	
0.607	2.718	0.2763	-3.47	8.907	1.288	**NUM_IB**
(0.563)	(0.449)	(0.78)	(0.475)	(0.04)	(0.154)	
6.14E-08	6.59E-08	-5.36	3.16E-07	2.80E-07	-2.23E-07	**ASSTS_IB**
(0.023)	(0.0216)	(0.949)	(0.006)	(0.000)	(0.173)	
1.97	0.797	2.985	5.262	-0.86	16.795	**ATM**
(0.000)	(0.0213)	(0.000)	(0.000)	(0.075)	(0.000)	
1.415	4.599	-1.27	-6.545	-3.89	-21.42	**FBANK**
(0.215)	(0.009)	(0.337)	(0.198)	(0.004)	(0.000)	
9.41E-05	5.30E-05	0.0009	-0.0001	-3.57	0.0009	**GDP**
(0.0168)	(0.009)	(0.000)	(0.539)	(0.99)	(0.028)	
-0.1405	-0.104	0.0022	-0.245	-0.088	-0.463	**INFL**
(0.010)	(0.067)	(0.993)	(0.284)	(0.05)	(0.08)	
0.291589	0.989659	0.625079	0.174947	0.997439	0. 869060	**R-squared**
5.468529	407.9832	22.15035	2.817157	1660.139	88.17823	**F-statistic**
0.000028	0.000	0.000	0.010471	0.000	0.000	**Prob(F)**
0.639517	1.403748	0.354591	0.337666	1.199002	0.338039	**Durbin-Wats**

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12)، الأرقام بين قوسين تمثل الاحتمالية (Prob) المقابلة لاختبار (t-Statistic)*

نلاحظ من الجدول أعلاه نتائج اختبار المعادلتين الأولى والثانية بالنماذج الثلاث كانت معنوية باعتماد اختبار فيشر (F)، فقد وجدت (F) المحسوبة أكبر من الجدولية، والاحتمالية أقل من نسبة المعنوية 5%.

القدرة التفسيرية للنماذج كانت معتبرة وسجلت (R-squared) 99% و 98% في نموذج الأثر الثابت لكلا المعادلتين على التوالي، كما أن نسبة (دربن واتسن) في كلا النموذجين كانت 1.19 و1.4 تقارب القيمة المميزة (02) والتي تستبعد فرضية وجود تداخل خطي، من خانة المعاملات التي تحدد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع نلاحظ أن المتغيرات التي كان لها دلالة احصائية في أغلب النماذج، (ASSTS_IB) أصول البنوك الإسلامية، (ATM) عدد أجهزة الصرف الآلي و (F-bank) عدد فروع البنوك التجارية، متغيرات الاقتصاد كانت متباينة في وجود أثر من عدمه سواء (GDP) نصيب الفرد من الناتج المحلي أو (Inf) التضخم.

5- اختبار النموذج المناسب:

للمفاضلة بين نموذج التجميعي ونموذج الأثر الثابت وفق اختبار المقيد الموضح كما يلي:

جدول رقم 08: اختبار (F) المقيد للنموذج الأول والثاني

Creditors		Debitors		البيان
Prob	Stat	Prob	Statis	
0.00	237.9695	0.00	66.8239	**Cross-section F**
0.00	362.6476	0.00	241.2637	**Cross-section Chi-square**

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).*

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية تقل عن (0.05) وهذا يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بالإقرار بأن نموذج الأثر الثابت هو المناسب، تبقى المفاضلة بينه وبين نموذج الأثر العشوائي وفق اختبار هوسمان، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 09: نتائج اختبار (Hausman)

Creditors		Debitors		البيان
Prob	Stat	Prob	Statis	
0.00	121.200	0.0000	67.9451	**Cross-section random**

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).*

مما سبق نلاحظ أن احتمالية اختبار (هوسمان) أقل من (0.05) مما يعني رفض فرضية العدم التي تفيد بأن نموذج الأثر العشوائي (Random Effects) هو الأفضل وقبول الفرضية البديلة التي تقر بأن نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects) هو الأنسب.

6- فحص مدى ملاءمة النموذج:

بعد أن تبين أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)، يجب التأكد من صلاحية النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى نتحرى شكل توزيع البواقي الموجود في (الملحق 03 والملحق 05)، بالإضافة لاختبار تجانس التباين للبواقي وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 10: اختبار تجانس التباين للنموذج الأول والثاني

Creditors		DEBITORS		البيان
Prob	Stat	Prob	Stat	
0	5.259414	0	6.822175	**Bias-corrected scaled LM**
0.7923	-0.263294	0.3683	0.899609	**Pesaran CD**

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).*

بمراجعة نتائج الاختبارات في الجدول السابق نجد قيمة الاحتمالية (0.00) أقل من مستوى المعنوية (5% و1%) مما يؤدي لرفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بالإقرار بوجود تجانس للبواقي حسب اختبار (Bias-corrected scaled LM)، أما اختبار (Pesaran CD) كانت قيمة احتمالية أكبر من مستوى المعنوية (5% و1%)، مما يمكننا قبول النموذج والاقرار بعدم وجود مشكلة تجانس تباين البواقي.

ثالثا: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

– بعد استكمال خطوات بناء والتأكد من سلامة النموذج توصلنا الى أن نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects Model FEM) هو الأنسب لكلا المعادلتين.

– بالرجوع لقيمة واشارة معاملات الخدمات المصرفية الإسلامية على الشمول المالي المقاسة بعدد المودعين (جانب العرض) والمقترضين (جانب الطلب) نجد أن كل من عدد البنوك الإسلامية وربحيتها لم يكونا ذو دلالة احصائية فلا يهم عدد البنوك في الدولة أو قدرتها على تحقيق ربح لتحقيق الشمول المالي بقدر ما يهم توفيرها لخدمات مصرفية متنوعة ترضي شريحة أكبر من المتعاملين والذي يمكن قياسه من خلال حجم أصولها فكلما زادت دل على توفير خدمات أكبر وهو المؤشر الذي كان ذو معامل موجب معنوي. يتوافق هذا مع دراسة كل من (Ben Naceur, Barajas, & Massara, 2015) و (Akhter, Majeed, & Roubaud, 2019) و (Mustafa, Baita, & Usman, 2018)، الا أن المعامل كان أكبر في معادلة المقترضين (جانب الطلب)، وهذا يؤكد أن الخدمات المصرفية الإسلامية توفر التمويل على أساس الأصول، لذلك عندما يزداد عدد المقترضين تزداد أصول البنوك الإسلامية أيضًا، نظرًا لعامل الامتثال للشريعة في الخدمات المصرفية الإسلامية، والمعتقد الديني يفضل المسلمون عمومًا الحصول على تمويل من البنوك الإسلامية لتلبية احتياجات.

– كما أن الانخفاض النسبي في أثر الخدمات الإسلامية جانب العرض قد يكون لمرجعية في أذهان المودعين بشأن منتجات الودائع، حيث أنهم غير قادرين على التمييز بين المنتجات المصرفية الإسلامية ومنتجات الودائع الادخارية القائمة على الفائدة للبنوك التقليدية، وبالتالي تحتاج البنوك الإسلامية إلى استخدام حملات توعية مختلفة لتوضيح الاختلافات في أذهان المودعين المحتملين.

– بالنسبة لمتغير أجهزة الصرف الآلي كان معامله سالب معنوي في المتغير التابع الأول (عدد المودعين)، وموجب معنوي للمتغير التابع الثاني (عدد المقترضين)، ويتوافق مع دراسة (الميلودي و فوقة، 2022) حيث أن أجهزة الصرف الآلي تستخدم أكثر لعملية السحب على عكس الايداع الذي أغلبه يتم على مستوى شباك البنك، كذلك بالنسبة لمتغير عدد فروع البنوك التجارية كان معامل سالب معنوي في المتغير التابع الأول (عدد المودعين)، وموجب معنوي للمتغير التابع الثاني (عدد المقترضين)، يمكن تفسير النتيجة حسب خصوصية المنطقة حيث يعرف عن المسلمين خاصة بأنهم لا يحبذون الايداع البنكي على عكس اكتناز فوائضهم المالية أو تحويلها لأصول عينية، الا أنه على مستوى الاقتراض فكلما زاد عدد البنوك كانت منافسة أكبر تنخفض في ظلها أعباء القروض مما يشجع الطلب عليها.

– من بين متغيرات الضبط كان نصيب الفرد من الناتج المحلي والتضخم، حيث يعتقد أن نمو الاقتصاد والاستقرار المالي عبر البلدان يعزز في نهاية المطاف الشمول المالي، لكن نصيب الفرد من الناتج المحلي لم يكن معنوي في نموذج الأثر الثابت، يمكن تفسير هذه النتيجة بأن دخل الفرد غير كافي للادخار أو فتح حساب مالي حتى وان كانت هناك زيادة تكون غير كافية باعتبار أغلب دول العينة نامية، ويتوافق هذا مع دراسة (مطاير، 2022)

– بينما التضخم كان معامله سالب معنوي تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Lan Chu, Phuong Nguyen, & Huong Truong, 2019) ، فكلما ارتفع التضخم ارتفعت معدلات الفائدة مما يُحجمْ عملية الإقتراض، وميل الأفراد ذوي الفائض لتخزين أموالهم في أصول آمنة كالذهب لفقدانهم الثقة في النقود مما يقلل حجم الايداع.

– تعتبر المعتقدات الدينية (الخوف من الربا) من العوامل الرئيسية في النقص الملحوظ في مستويات الشمول المالي في البلدان الإسلامية للتغلب على هذه المشكلة، قد يلعب تطوير الصيرفة الإسلامية دورًا إيجابيًا، مما يدفع المسلمين المستبعدين مالياً نحو استخدام الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجاتهم المالية لاستثمار الفائض المالي (الايداع) أو تغطية العجز (الاقتراض).

وعليه من خلال النتائج السابقة يمكننا قبول الفرضية الأولى والثانية بالإقرار بمساهمة خدمات البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال إستقطاب الإيداعات المختلفة وتقديم الخدمات المصرفية الائتمانية، وبالتالي قبول الفرضية الثالثة بصفة آلية وهو ما يعتبر إجابة قياسية للإشكالية الرئيسة محل الدراسة.

الخاتمة:

تعد هذه الدراسة محاولة للتعرف على الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي عن طريق الخدمات المالية من خلال إستقطاب الإيداعات ومنح والتمويلات المختلفة المبنية على أسس شرعية، كذا مساهمتها في رفع مستوى مؤشر الشمول المالي للدول الإسلامية، بإعتبار أن هذا المصطلح أصبح أحد أهم محاور الدراسات الدولية الحديثة ومحط إهتمام المنظمات العالمية كالبنك الدولي، مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي بهدف فك العزلة المالية عن الفئات المقصاة والمهمشة في المجتمع سواء كان هذا الإقصاء جبري أو طوعي مخافة الوقوع في الربا من قبل الفئات المتمسكة بالشريعة الإسلامية ومخافة الله عز وجل، ومن خلال هاته الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج ونقترح مجموعة أخرى من التوصيات سنوردها كالتالي:

❖ **نتائج الدراسة:** من خلال ما سبق يمكن إستنتاج مايلي:

- يتحدد الشمول المالي بعدة جوانب اجتماعية واقتصادية يجب التنسيق بينها حتي نضمن تحقيقه بكفاءة عالية.
- يجب تفعيل دور البنوك الإسلامية في الجهاز المصرفي لأي بلد من أجل تحقيق التنمية المالية والنهوض بالإقتصاد الوطني وتحقيق مؤشرات شمول مالي عالية.
- قلة نسبة البنوك الإسلامية وقيمة أصولها مقارنة مع البنوك التقليدية في الدول الإسلامية رغم الوازع الديني.
- مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال الخدمات المالية وتحفيز عمليات الإيداع والتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية 2021.

❖ **التوصيات:** من خلال الدراسة يمكن إعطاء بعض الاقتراحات والتوصيات و المتمثلة في:

- ضرورة إهتمام الحكومات والخواص بأهمية البنوك الإسلامية في إستقطاب أموال الفئات المقصاة طوعا خوفا من الربا والوقوع في المحظور، وإستهداف أموالهم الضخمة المكتنزة لإعادة ضخها وإستثمارها في الإقتصاد الوطني.
- ضرورة تبني البنوك الإسلامية للتكنولوجيا المالية بهدف توصيل الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع.
- ضرورة تطوير الخدمات المصرفية والمالية وتبني الفكر الإسلامي القائم على ثوابت حقيقية بعيدا عن المحرمات والربا.
- ضرورة توصيل الخدمات المالية وفك العزلة عن الفئات الفقيرة والهشة، واشركها مستقبلا في التنمية المالية.
- التعلم من تجارب مختلف الدول الإسلامية في مجال الصيرفة الإسلامية والإعتماد عليها كمحفز خاصة السعودية والإمارات وغيرها من الدول الإسلامية التي خاضت أشواط متقدمة في هذا المجال.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1- عماد الدين إبراهيم. (2023). استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية. المجلة العربية للإدارة، العدد 43(2)، 163-176.

2- محمد مصطفى سالم الجمل. (2022). الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر. مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا: مجلة فصلية علمية محكمة، العدد 37(3)، 406-505.

3- سامية مطاير. (2022). دراسة محددات الاستبعاد المالي في منطقة المغرب العربي باستخدام الجيل الثاني للتكامل المتزامن ومنهجية Pmg-panel Ardl خلال الفترة 2004-2019. مجاميع المعرفة، 8(2)، 7-27.

4- سعاد الميلودي وفاطمة فوقة. (2022). الخدمات المالية الرقمية وأثرها على الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الإقتصاد الجديد، 13(2)، 423-443.

5- سليمان ناصر. (2022). تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر دراسة تقييمية عامة. قسنطينة، الجزائر: ألف للوثائق للنشر والتوزيع.

6- عثامنية فؤاد وياسمينة عمامرة. (2022). مداخلة ملتقي دولي "الصيرفة الإسلامية كآلية حديثة لتعزيز الشمول المالي". الشمول المالي واستقرار الاقتصاد الكلي. جامعة تلمسان.

7- يخلف سمية والعجاج فاطة الزهراء. (2022). واقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المؤشر العالمي للضمول المالي للفترة 2011-2021. مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 08، العدد 03.

8- دريد حنان وغريب الطاوس. (2021). دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي : دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة. مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار، المجلد 07، العدد 01 .

9- نهلة أبو العز. (2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى في القطاع. مجلة كلية السياسة والاقتصاد(10)، 341-371.

10- محمود محمد خير الدين. (2019). الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية نماذج دولية. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.

11- صورية شنبي والسعيد بن لخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر، المجلد 03، العدد 02.

12- فلاق على وسالمي رشيد. (2018). النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقلدية (مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية). مجلة البشائر الإقتصادية، بشار، المجلد 04، عدد 02.

13- على عبد العال. (2017). البنوك الإسلامية بين نظم البنوك المركزية والأسواق المالية. الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

14- جعفر محمد. (2016). دور التصكيك في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية . عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

15- سمير الشاعر. (2011). المصارف الإسلامية من الفكر الى الاجتهاد. لبنان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

16- محمد محمود المكاوى. (2009). أسس التمويل المصرفي الإسلامي. مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

بالغة الأجنبية:

17- *Akhter, W., Majeed, M., & Roubaud, D. (2019). Islamic Banking and Financial Inclusion: Evidence from Asian and African Markets. Journal of Islamic Businessand Management, 9(2),341-354.*

18- Lan Chu, K., Phuong Nguyen, M., & Huong Truong, H. D. (2019). Determinants of financial inclusion: new evidence from panel data analysis. SSRN Electronic Journal, 2-9.

19- Mustafa, D., Baita, A., & Usman, A. (2018). IMPACT ANALYSIS OF ISLAMIC FINANCE ONFINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH IN SELECTED MUSLIM COUNTRIES: LESSONS FOR NIGERIA. International Journal of Economics, Management and Accountin, 26(2), 393-414.

20- Ben Naceur, S., Barajas, A., & Massara, A. (2015). Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?. International Monetary Fund: IMF Working Paper.

21- Olaniyi, E., & Babatunde, A. (2016). DETERMINANTS OF FINANCIAL INCLUSION IN AFRICA:. UNIVERSITY OF MAURITIUS RESEARCH JOURNAL, 22, 2-24.

المواقع الإلكترونية:

22- قاعدة بيانات Findex Global .(2023). تم الاسترداد بتاريخ: 2023/07/01، على الرابط :
https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex
23- موقع بنك دبي الإسلامي. (2023). تم الاسترداد بتاريخ: 2023/07/01، على الرابط:
https://www.dib.ae/ar

قائمة الملاحق:

الملحق 01

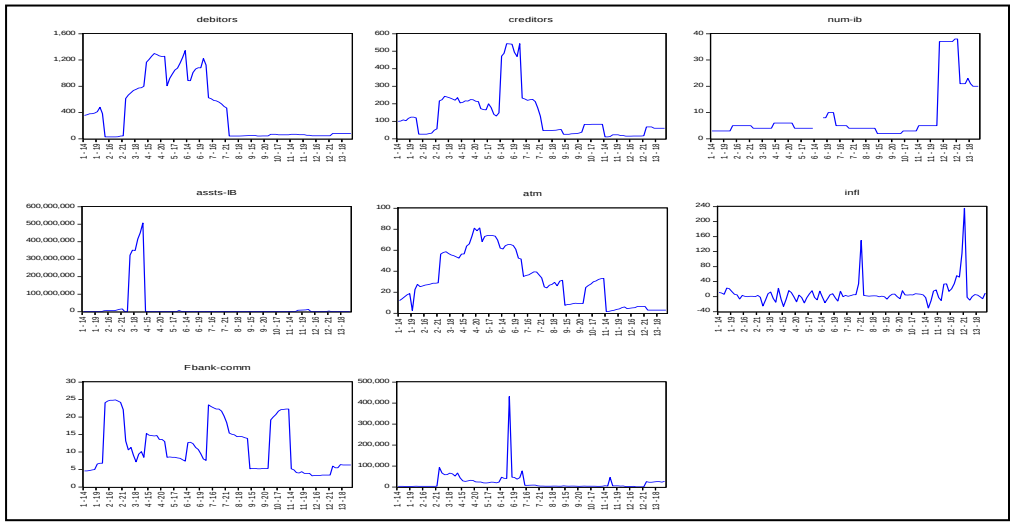

الملحق 02

Correlation	DEBITORS	CREDITO	NUM_IB	ASSTS_I	ATM	FBANK_C	GDP	INFL
DEBITORS	1,00							
CREDITORS	0,79	1,00						
NUM_IB	-0,23	-0,20	1,00					
ASSTS_IB	0,19	0,22	-0,11	1,00				
ATM	0,88	0,70	-0,38	0,24	1,00			
FBANK_COMM	0,01	0,11	-0,40	-0,07	0,32	1,00		
GDP	0,38	0,58	-0,04	0,22	0,35	-0,03	1,00	
INFL	-0,15	-0,15	0,47	-0,05	-0,21	-0,15	-0,11	1,00

الملحق 03

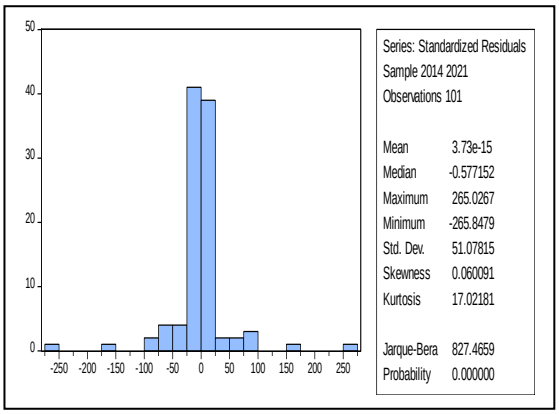

الملحق 04

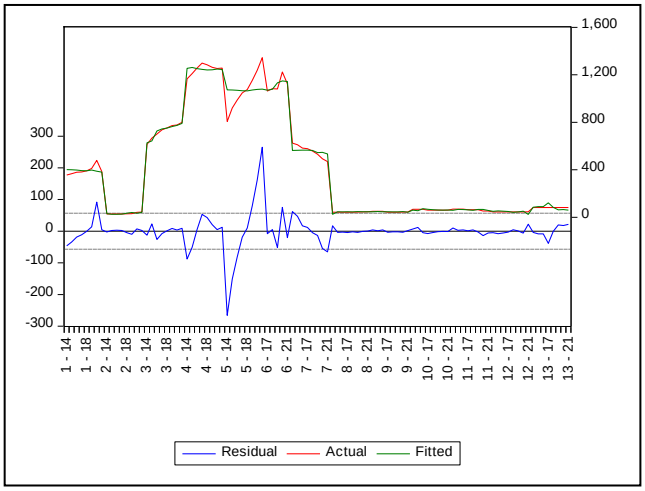

الملحق05

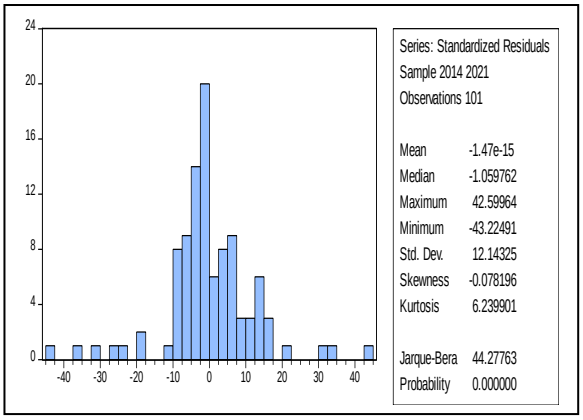

الملحق 06